

## مدرج برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط

### مشروع إعلان متعلق بأول ندوة أوروبية متوسطة

#### حول التعليم التقني والتكوين المهني

مرسيليا، 18 ديسمبر / كانون الأول 2008

1 – نُظمت أول ندوة أوروبية متوسطة مخصصة للتعليم التقني والتكوين المهني تحت الرئاسة المشتركة لكل من معالي السيد رشيد محمد رشيد، وزير الصناعة والتجارة في جمهورية مصر العربية والسيد لوران فوكيا، وزير التشغيل في الجمهورية الفرنسية، وذلك في 18 ديسمبر / كانون الأول 2008 في مرسيليا. نُظمت هذه التظاهرة في إطار الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي.

2 – شدد الإعلان المشترك لمؤتمر باريس من أجل المتوسط، المنعقد في 13 يوليو / تموز 2008، على أهمية التكوين المهني في المنطقة إذ أكد أنه : "يتعين أن تولى عناية خاصة لتحسين النوعية وملائمة التكوين المهني مع احتياجات سوق العمل". إن تنظيم الندوة الأوروبية المتوسطة في مرسيليا، بهدف وضع كشف بحالة التكوين المهني في حوض المتوسط، يخرط ضمن هذا المسعى. كما أن الندوة تردد ما جاء في أول مؤتمر أوروبي متوسطي لوزراء التشغيل والعمل الذي نُظّم في مراكش يومي 9 و10 نوفمبر / تشرين الثاني 2008. وهي تتخرط أخيراً وبشكل تلقائي ومباشر في النقاشات التي جرت أثناء المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الصناعة في 5 و6 نوفمبر / تشرين الثاني؛ وخلال المؤتمر الوزاري للدول الأعضاء في مدرج برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط في 3 و4 نوفمبر / تشرين الثاني؛ والمؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي حول الصحة المنظم في 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2008.

## التعليم التقني والتكوين المهني في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط : رهان اقتصادي واجتماعي حاسم

### وبعد إقليمى واضح

3 - ذكر المشتركون في الندوة الأوروبية المتوسطة المخصصة للتعليم التقني والتكوين المهني في 18 ديسمبر / كانون الأول بالرهانات التي تمثلها مسألة تكييف وتحديث التعليم التقني ونظم التكوين المهني في المنطقة.

- يمثل التكوين المهني رهاناً حاسماً بالنسبة لتحديث اقتصاديات البلدان الأعضاء في الاتحاد وتنويعها وتطويرها. ومن شأن تحديث نظم التكوين المهني وتكييفها أن يتيح لبلدان المنطقة إيجاد الموضع الملائم داخل "مراحل القيم" الدولية والاستفادة من تنمية الاقتصاد العالمي واجتذاب حصة متزايدة من التدفقات الأجنبية للاستثمار المباشر.

- يشكل تحسين أوجه أداء التكوين المهني عنصراً هاماً من عناصر الردّ الذي تستطيع دول الاتحاد من أجل المتوسط، شركاء الاتحاد الأوروبي، أن تجابه به التحديات الديموغرافية والاجتماعية التي تواجهها: ضغط ديموغرافي قويّ وشريحة من السكان في عمر العمل كبيرة مما يُفضي إلى ضرورة خلق فرص عمل جديدة من أجل الحدّ من الفقر وتلبية طموحات شباب البلدان المعنية وتأمين استقرار تلك البلدان الاجتماعي.

- يرتدي التكوين المهني بالتالي بُعداً إقليمياً قوياً باعتباره في صلب تعميق أوجه التكامل الاقتصادية والصناعية بين بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في المحيط المتوسطي. كما أنه يشكل أداة للتلاقي الاقتصادي والاجتماعي داخل الحيز الأوروبي المتوسطي لأنه ليس يحفز القدرة على المنافسة وأداء الشركات والتجديد في اقتصاد مُعولم فقط، بل يعزز أيضاً الإنصاف والتماسك والنموّ الشخصي والمواطنة النشطة.

4 - إن المشتركين في الندوة الأوروبية المتوسطة المخصصة للتعليم التقني والتكوين المهني في 18 ديسمبر / كانون الأول يثبتوا معاً من أنه يُستحسن أن تُعدّل نظم التكوين المهني الأوّل والمستمرّ في بلدان المنطقة لتكون قادرة بأكمل وجه على مواجهة هذه التحديات عن طريق تلاؤم افضل للعرض مع احتياجات الشركات والقطاعات الاقتصادية. ويستند هذا الإثبات، في بلدان جنوب المتوسط بنوع خاص، على الملاحظات التالية:

- إن عرض التكوين غير مصمّم دائماً بالاتفاق مع ممثلي القطاعات الاقتصادية ولا يلبي بالتالي احتياجاتها.

- إن اختيارات الموازنة تراعي في أغلب الأحيان، داخل القطاعات التربوية، التكوينات العالية على حساب التكوينات التمهينية.

- لا تسمح وسائل التمويل، في غالب الأحيان، تخصيصاً حقيقياً للمبالغ المحصّلة للتكوين المستمرّ.

- تبقى التكوينات التمهينية مُعتبرة في أكثر الأحيان سُبلاً تستهدف المستبعدين عن النظام الأكاديمي، وهذا ويثير التوجيه نحو هذه المجالات التساؤل كما أن صورة التكوين المهني سيئة.

- التجزئة الشديدة لسوق العمل بين قطاع غير شكلي يقدّم وظائف في الغالب عارضة وقليلة الإنتاج وضعيفة التأهيل ومخصّصة للعمّال غير المؤهلين؛ وقطاع عام وخاص شكلي يوفّر درجة عالية من الحماية، وإنما وظائف بعدد غير كاف لاندماج جحافل حاملي الشهادات الذين يعتبر أرباب العمل أن إمكانية تشغيلهم محدودة.

- ضعف فاعلية الاستثمارات المحققة في مجال تكوين حاملي شهادات التعليم العالي الأكاديمي في سياق ظروف يجد هؤلاء فيها بصعوبة من يشغلهم و/أو يقرّروا مغادرة بلدانهم الأصلية.

### ضرورة تعميق إصلاحات نظم التكوين المهني في بلدان حوض المتوسط

5 - رحّب المشتركون بالإصلاحات التي بوشر بها في العديد من بلدان المنطقة خلال العقد المنصرم، وهي إصلاحات ترمي إلى تحديث نظم التعليم التقني والتكوين المهني لديها. ولكنهم وصلوا إلى تقدير أجمعوا عليه إلى حدّ كبير حول أوجه الضعف المستمرة لنظم التكوين المهني في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، شركاء الاتحاد الأوروبي.

- يبقى التكوين المهني مُعتبراً كحقل إقصاء وفي أفضل الحالات كحقل استلحاق للأشخاص الذين لم يحصلوا على تأهيل أوّل؛

- أن عرض التكوين، الذي يبقى قليل الهيكله والتنوّع والتقييم، يتّسم بتلاؤم محدود مع احتياجات أسواق التشغيل المحلية للكفاءات؛

- إن محاولات توسيع الإفادة من التكوين المهني ليطال القطاع غير الشكلي، وهو قطاع هام في بلدان جنوب المتوسط، بقيت محدودة جداً وقُصت في الواقع وصول المأجورين الأقلّ تأهيلاً وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التكوين المستمرّ.

- إن الأدوات الضرورية للتكوين المستمرّ للبالغين وتصديق مكتسبات الخبرة تبقى محدودة جداً في معظم بلدان المنطقة.

6 - أتاحت الندوة الأوروبية المتوسطية حول التعليم التقني والتكوين المهني التذكير بأهمّ المحاور التي قد تشكل جدول عمل إصلاح التكوين المهني في بلدان محيط المتوسط، وهو إصلاح من شأنه تعزيز قوة الجذب لدى الجمهور المعني (الشباب في طور التكوين الأول والمأجورين) وكذلك الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية :

- يفترض بإدارة نظم التكوين وتنظيمها في بلدان المنطقة أن يكتسب، ضمن احترام الخاصية الوطنية، طابعاً أكثر تضميناً وشراكة، مع إشراك الهيئات الإقليمية والشركات وممثلي أرباب العمل والمأجورين في تحديد الاحتياجات والكفاءات و التأهيل للاقتصاد المحلي وفي تطوير عمليات التكوين ومسارات التأهيل الموازية وفي تسيير وتقدير النظام العام للتكوين المهنيّ.

- يتعيّن إعطاء استقلالية جوهرية لمؤسّسات التكوين المهني في ميادين مثل التربية وتحديد الدراسات والروابط مع عالم الشركات، أو كذلك تنويع مصادر التمويل؛

- يُفترض على طرق تمويل التكوين المهني أن تكون متنوّعة ومشكّلة على نحو يحفز ظهور سوق تنافسية للتكوين المهني تتواجد ضمنها هيئات التكوين العامة والخاصة. كما يُفترض أن يكون توجيه التمويلات، جزئياً على الأقلّ، خاضعاً لتقييم دقيق بقدر الإمكان لنتائج التكوين؛

- يتعيّن أن يُصطحب تطوّر إدارة نظم التكوين المهني بوضع الأدوات الملائمة الكفيلة بتأمين : تحديد دقيق للمؤهلات باعتباره ضماناً التماسك الداخلي لوسائل التكوين (تعميم أطر التصديق الوطنية)؛ ضمان نوعية التكوينات الملقنة على أن تتوجّج بآليات مشتركة للاعتراف بالكفاءات والمؤهلات (إيجاد "علامات"، ضمانات الجودة)؛ تصديق المعارف الضمنية الناتجة عن الخبرة، بما في ذلك القطاع غير الشكلي (تصديق مكتسبات الخبرة)؛ وضع وسائل التحسين المنتظم لمستوى المكوّنين.

## صوابية المقاربة الإقليمية في إشكالية التكوين المهني

7 - أتاحت الندوة الأوروبية المتوسطية حول التعليم التقني والتكوين المهني رسم معالم جدول عمل إقليمي للتكوين المهني. يمكن أن تتم فصل مقاربة إقليمية لمسائل التكوين المهني حول المحورين التاليين:

- إعداد رؤية إقليمية للاحتياجات والوسائل في مجال التكوين تضع موضع التنفيذ، بالترابط الوثيق مع الهيئات المهنية، دراسات استقبلية حول الوظائف والمؤهلات الضرورية في المدى القصير والمتوسط، على المستوى الوطني وفي المنطقة الأوروبية المتوسطية، علماً أنه لا بدّ من التطرّق إلى مسألة التنظيم المستمرّ بين العرض والاحتياجات على صعيد التكوين؛

- تعميم تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة، ووضع آليات مراجعة من قبل النظراء، وبالتالي التقييم المنتظم لأوجه التقدّم المسجّلة في مجال تطوير وتكييف نظم التكوين المهني في البلدان الأعضاء في الاتحاد. يجب أن يُصطحب وضع مثل هذه الوسائل بالتطوير الدائم للمؤشرات والمعطيات المتعلقة بقطاع التكوين المهني في البلدان المعنية<sup>1</sup>؛

- الاستشراك في الجهود المبذولة في مجال التكوين وذلك، على سبيل المثال، من خلال إنشاء برامج إقليمية للتكوين في المجالات الموافقة للمبادرات الست الأساسية التي أقرّها مؤتمر باريس وبنوع خاص المشاريع الثلاثة ذات الأولوية التي أقرّها الاجتماع الوزاري المشترك لـ Ecofin (مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية) والـ FEMIP (التسهيلات الأورو متوسطية للاستثمار والشراكة) في 7 أكتوبر / تشرين الأول 2008 في اللكسمبورغ : إزالة تلوث البحر الأبيض المتوسط، الطريق البحري السريع والطرق السريعة البرية، الخطة الشمسية المتوسطية؛

- تطوير الحركة المهنية داخل المنطقة الأوروبية المتوسطية. إن وجود حركة لليد العاملة، ضمن احترام مشاغل بلدان الهجرة الخارجة و الهجرة الوافدة، أساسي لتعزيز كفاءات ومؤهلات عمال بلدان الاتحاد. وسوف تُسهّل هذه الحركة بإنشاء الوسائل الإقليمية على صعيد قابلية تحويل المؤهلات والكفاءات تضمن الاعتراف بها من بلد لآخر من البلدان الأعضاء في الاتحاد (آليات نقل مكتسبات التدرّب و تقويمها والاعتراف بها؛ إطار إقليمي لتصديق مكتسبات التكوين والتربية؛ نظام جواز إقليمي يصف المؤهلات بصورة متناغمة؛ الخ...). إن تقاسم الخبرة في هذا المجال بين الاتحاد الأوروبي، الذي يمتلك خبرة متراكمة في إطار مدرج كوبنهاغن، وشركاء الاتحاد من أجل المتوسط قد يكون مفيداً.

<sup>1</sup> إن خبرة كلّ من الجمعية الأوروبية للتكوين والـ Cedefop (المركز الأوروبي لتطوير التكوين المهني) يمكن أن تعبأ على نحو متزايد في هذا الصدد.

- مضاعفة جهود تنسيق التمويلات والأعمال، على أساس المساعدة للتنمية المنفذة في المنطقة ولتحديث نظم التكوين المهني (عملاً بمبادئ وخطة الأعمال المدرجة في إعلان باريس حول فاعلية المساعدة بتاريخ 2 مارس / آذار 2005).

8 - شددت الاستنتاجات التي تمت صياغتها خلال ندوة 18 ديسمبر / كانون الأول على أن هذه الندوة يجب أن تكون الأولى من سلسلة "لقاءات" منتظمة للتكوين المهني في حوض المتوسط، يقوم خلالها مسئولو وممارسو وخبراء التعليم التقني والتكوين المهني في المنطقة باستعراض وتقييم أوجه التقدم المحقق والمشاكل التي تمت مواجهتها في تحديث نظم التكوين المهني في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. والخطوات التي سوف تتيحها هذه اللقاءات المنتظمة، التي يتعين تحديد طبيعتها وصفتها في المستقبل، لا ينبغي أن تشكل تحسناً لفاعلية التكوين المهني فقط، بل أيضاً لصورته لدى الجماهير التي يستهدفها.